



تقييم حالة

غردية: أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة

قاسم حجاج | أغسطس 2015

غردادة: أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة

سلسلة: تقييم حالة

قاسم حاج | أغسطس 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، ومقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للشخصيات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
2	أولاً: أزمة غردية... السياق والأطاريح المفسرة
3	ثانياً: إرهاصات ما قبل أزمة غردية الأخيرة
3	1. الإرهاصات العامة لأزمة غردية في مدن الجنوب الجزائري عموماً
5	2. الإرهاصات الخاصة بالأزمة في ولاية غردية
10	ثالثاً: الحدث المفترج لأزمة غردية الأخيرة
11	رابعاً: أهم مراحل أزمة غردية الأخيرة وفصولها
13	خامسًا: الأسباب السياقات - النسقية المعولمة لأزمة غردية الأخيرة
14	سادسًا: جدل الأطاريح المفسرة لطبيعة أزمة غردية الأخيرة
17	سابعاً: سيناريوهات عامة لاحتمالات تطور أزمة غردية
18	خلاصة عامة

مقدمة

تشهد مدينة غرداية الصحراوية (600 كلم جنوب الجزائر العاصمة)، منذ آخر عام 2013، تفاعلات أزمة أمنية – سياسية – اجتماعية متعددة إلى اليوم. وقد عرفت الأزمة صعوداً وخفوتاً، في سلسلة موجات تصعيدية بلغت أكثر من عشر موجات. وكانت البداية من مدينة القرارة في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2013، وبلغت ذروتها مع مجرزة القرارة يومي 7-8 تموز / يوليو 2015، وطالت أحياء وفئات محددة في مدن أو بلدات هي القرارة وغرداية وبريان وبنوره؛ وهي المدن التي تسجل التعايش الأكبر بين مواطنين جزائريين من أعراس وعشائر أمازيغ مزابيين إباضية وأعراس وقبائل عربية مالكية.

والى اليوم، تم وضع ست بلدات من بين ثلث عشرة بلدية في ولاية غرداية تحت إدارة قائد الناحية العسكرية الرابعة بورقلة الجنرال عبد الرزاق شريف؛ بينما تشهد المنطقة التي تعرضت لصدمات عنيفة، تحولت معها أحياء بلدات معينة إلى كانتونات عنصرية يسودها مناخ الكراهية والتوجس، وتجري عمليات بناء جدران فاصلة إسمانية بين بعض الأحياء، بينما يسود المنطقة هدوء حذر بعد إتمام سلسلة من الاعتقالات التي يخشى بعض الحقوقين والسياسيين الجزائريين أن تتخذ أكباش فداء؛ للتغطية على جناة آخرين تورطوا وتواطؤوا في أكثر من فصل من فصول أزمة غرداية المتعددة على تنوع مستوى المسؤولية الأخلاقية والسياسية والجناحية لكل منهم. كما تتواصل التحقيقات والتمشيطات الأمنية لبعض الأحياء، فيما يراه المراقبون تغيراً نوعياً في إدارة الأزمة، بعيد إقرار مجلس الأمن الرئاسي المصغر لاستخدام القوة العمومية والحزم القضائي لاستئصال ما أسمته السلطات العمومية "رؤوس التحرير والفتنة بين الجزائريين"، على عكس السياسات والأساليب المنتهجة إلى حد اليوم في إدارة أزمة غرداية.

وقد عمدت السلطة من خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير إلى تغيير الوالي (المحافظ) للمرة السادسة منذ 2004. وبينما استهلكت الأزمة الأخيرة ثلاثة ولاة، فقد تعاقب ثلاثة وزراء على وزارة الداخلية، أخفقوا جميعاً في الوفاء بوعود إيجاد حل للأزمة. كما تعاقب على المنطقة عدة قادة أمنيين من شرطة ودرك أخفقوا جميعاً في إدارتها. لم يفصح تغيير القادة المحليين والأمنيين إلى أي نتيجة على الأرض، إذ الوضعية الأمنية والتنموية ما تفتأ تزداد تعفناً وتدھوراً؛ بما يؤكّد تورط جهات متصارعة على القرار في عملية تأجيل الحلول الجذرية التشاركيّة لأزمة غرداية، ربما إلى أن

تحسم أزمة الجزائر التي تمثل العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عنوانها الرئيس.

تدخل أزمة غريدة مرحلة جديدة، مفتوحة على كل الاحتمالات، خاصة أنّ الجزائر برمتها تتجه - مع استمرار تراجع أسعار النفط - مباشرة نحو سيناريو أزمة عدم استقرار شاملة شبيهة وربما أسوأ من أزمة منتصف الثمانينيات، وفق تقديرات بعض الخبراء المتشائمين.

تحاول هذه الورقة إضاءة بعض فصول أزمة غريدة التي قارب عمرها العامين، وتنتقل السياقات الزمنية والمكانية لفاعلياتها الممتدة، والأسباب التي أفضت إلى تفجر الأوضاع الأمنية والاجتماعية في ولاية غريدة منذ عام 2013، وتعرض الأطروحات المفسرة لأسبابها الظرفية والجذرية، ومراحلها وتطوراتها، والسيناريوهات الأكثر احتمالاً لتطورها في المستقبل.

أولاً: أزمة غريدة... السياق والأطروحات المفسرة

تمثل الأزمات أو حالة عدم الاستقرار تغييراً قوياً، مؤلماً وغير مرغوب فيه نفسياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً بدرجة عالية، ولكن قد تكون نتائجها مرغوبة فيها وإيجابية للغاية. فهي نقطة تحول في الوضع الراهن، نحو وضع آخر جديد، إما نحو الأحسن أو نحو الأسوأ، بما أنها المحك الحقيقي لسبر إرادة القادة والأمم والدول ومعادنها.

ونؤكد في البداية، أنه من الصعب على عالم الاجتماع والسياسة أن يتوصّل في لحظة ما إلى تعريف جامع مانع نهائي لطبيعة أزمة ما في عصرنا المعلوم، نظرًا للطابع المركب بل المعقد والزئبي المتحول للأزمات المعاصرة؛ وبالنظر لعمق الأزمات الهيكلية الراهنة التي تعيشها مجتمعاتنا العربية الإسلامية، والتي تولد بين الحين والآخر أشكالاً من العنف المرضي المزمن، على نحو ما جرى ويجري في مدينة غريدة. ومنه، سنكتفي بتقديم تعريفنا لأزمتها من خلال استقرائنا تفاصيلها بأبعادها المختلفة، من دون تقديم تفصيل عملي وقابل لقياس، عن كل كلمة يتضمنها التعريف، لضرورات ضيق الحيز التحريري. نعرف أزمة غريدة على أنها "حرب أهلية محدودة موقته، شبه مبرمجة". وإذا أردنا أن نتعرف إلى الحدث المفترض للأزمة الأخيرة ونتعقب فصولها، فلا بد أن ندرج كما يلي: إرهادات ما قبل أزمة غريدة (عامة وخاصة)، فالحدث المفترض لأزمة غريدة، ثم أهم فصول أزمة غريدة وحيثياتها.

ثانياً: إرهاصات ما قبل أزمة غردية الأخيرة

1. الإرهاصات العامة لأزمة غردية في مدن الجنوب الجزائري عموماً

يصعب أن نقتصر فقط على التوصيف والتاريخ للحدث المفترج لأزمة غردية الأخيرة على الحوادث المفجرة التي تفاقمت، لتصبح أزمة مزمنة، منذ نهاية عام 2013. فالحوادث المفجرة لأزمة غردية لا تعد في الواقع التاريخي سوى تعبير عن حقبة طفح فيها الكيل ضمن سيرورة تاريخية معاصرة لحرك تحضيري احتجاجي مقاوم في درجة عنفيته ووتيرتها ونطاقها، سيرورة دامت حوالي عقد من الزمن في مناطق عدة بالجنوب الجزائري عموماً وفي غردية تحديداً. ولذلك فإننا على الرغم من تأكيينا أنّ أزمة غردية المعاصرة خلال الفترة من 2013 إلى 2015، محدودة في المكان، وموقتة في الزمن؛ كما تعد استثنائية وغير مسبوقة في زمن الاستقلال الوطني الجزائري الخمسيني، من حيث شدتها وطول مدتها وسياقاتها وأثارها وصداها الإعلامي والسياسي والحقوقي داخل الوطن والمنطقة والعالم، فإن ذلك لا يعني أنها أزمة شاذة عن الأزمات التي أثارتها حوادث مواطنية احتجاجية في مدن جزائرية مختلفة، كبرت وتوسعت ككرة الثلج، خلال الفترة من 2004 إلى اليوم. كانت احتجاجات واعتصامات، بعضها سلمي وبعضها الآخر عنيف. بل إنّ الأزمة الأخيرة في غردية توارت - إعلامياً وسياسياً وأمنياً قليلاً - خلال وقائع الاعتصامات والاحتجاجات الجنوبية، فالوطنية المناهضة لاستكشاف الغاز الصخري واستغلاله التي أطلقها ابتداء مواطنون من عين صالح (خلال السادس الأول لسنة 2015). بينما رأى البعض أنّ التفجير عن الغاز الصخري يقف وراء أسباب إشعال أزمة غردية الأمنية وتمديدها. لتعود أزمة غردية بعد أن توارت أزمة الاحتجاج على الغاز الصخري في عين صالح إلى الخلف، لتعود من جديد أزمة غردية مجدداً وبصورة صادمة إلى واجهة الحوادث السياسية والأمنية والإعلامية الوطنية والدولية، إثر التغير الدرامي للصراع بين سكان القرارة وبريان باستخدام السلاح الناري أوائل تموز / يوليو 2015، لتسجل الحصيلة النكilla أكثر من عشرين قتيلاً، ومنات المهجرين والمنازل المحروقة، وبداية تداعيات عنيفة انتقامية خارج الولاية، ما عجل بانعقاد مجلس أمن رئاسي استثنائي أطلق سلسلة إجراءات أمنية وقضائية صارمة لوقف سيناريو تفكك الجزائر من غردية.

في الواقع، تعد الحوادث العنفية في غريدة جزءاً من حوادث أخرى في ولايات الجنوب والشمال الجزائري، تبدأ عادة بالاحتجاج السلمي غير المسيس ثم أحياناً تتحول إلى الاحتجاج العنيف المسيس. فالاحتجاجات في الجنوب ليست وليدة اليوم، بل هناك من قرر الاحتجاج مبكراً، منذ 2003-2004، عندما ظهرت "حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة"، وكان من بين مؤسسيها مزايدين منهم الطبيب كمال الدين فخار؛ ثم انقسمت الحركة إلى جناح متشدد يطالب بالانفصال عن الشمال أو على الأقل بحصة من عائدات النفط لولايات الجنوب، وقد لجأ هؤلاء إلى حمل السلاح ثم تخلوا عنه، بينما يوجد أغلب أولئك شمال مالي ضمن حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، بينما حافظ الآخرون على نهج المطالبة بحقوقهم المشروعة دون عنف. وعلى الرغم من رفض أغلب المحتجين تهمة العلاقة مع حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة، فإنهم يقرّون أنّ الجنوب تعرض لـ "ظلم تنموي" يصفونه بـ "التاريخي"؛ حتى أنّ أحد الناشطين التاريخيين للمطالبة بحقوق البطالين بلعباس الطاهر يقول "هناك إحساس في الجنوب بأنّ السلطة تمارس سياسة التهميش لإرغام الشباب على الخروج عن الطاعة والاتحاق بالإرهاب خلف الحدود"⁽¹⁾.

ولما كان مواطنين من ولاية غريدة مشاركتهم في الحراك الاحتجاجي الذي قادته حركات مواطنية جنوبية ووطنية كاللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين والرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها، فقد كان لسكان منطقة غريدة خصوصاً نصيب من المعاناة العقابية من عدة أطراف جزائرية ذات نيات انتقامية كيدية ضدتهم؛ ثم دخل على الخط الاحتجاجي أو الاستثماري والتجاري الإعلامي السياسي حركات حقوقية مسيسة وأحزاب سياسية قديمة وجديدة مناهضة للنظام القائم منذ الاستقلال في الجزائر، وتحديداً مناهضة لانتخابات يترشح فيها الرئيس بوتفليقة المريض لعهدة رابعة تدوم إلى 2019، بمقتضى المواد الدستورية المعدلة في 2008، والتي فتحت العهادات الرئاسية أمامه، بعد أن قيدها دستور الرئيس اليمين زروال لسنة 1996، بعهدين لا ثالثة لهما.

فقد بانت "فتنة غريدة" جزءاً من عدة "فتنة كبيرة/ أزمات مزمنة" عاشت فصولها مدن جزائرية كثيرة، خاصة في الجنوب الجزائري بولاياته الثلاث عشرة؛ سواء ما تعلق منها بـ "فتنة البطالة المزمنة والتتشغيل الاستعبادي في مشاريع

¹ محمد بن أحمد، "بطالو الجنوب يطالبون بحقهم في الثروة قالوا "حركاتنا الاحتجاجية سلمية ولن نرضخ للاستفزازات""، صحيفة الخبر الجزائرية، 2013/2/28، ص 3.

المحروقات والبنيات التحتية والإسكان"، أو "فتنة الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية في ظل نظام حكم مركزي سلطي أوليغارشي بواجهة ديمقراطية تعددية"، أو "فتنة اقتصاد التنمية الريعية العشوائي التابع لتقلبات سعر المحروقات والدولار المصدر شبه الوحيد لقوت أربعين مليون جزائري"، أو "فتنة إغلاق الحدود الجنوبية بسبب تفاقم أزمات الإرهاب القاعدي والبوكحرامي والداعشي في جمهوريات الموز الفرنسية في مالي والنيجر وبوركينافاسو، وفي ليبيا ما بعد إسقاط نظام القذافي"، وغيرها من الفتن.

2. الإهادات الخاصة بالأزمة في ولاية غردية

إنّ موجات العنف الأهلي في منطقة غردية لا يمكن قراءتها قراءة صحيحة شاملة، إلاً بمقاربة نسقية كلانية على مدد زمنية طويلة. فعلى الرغم من حدوث أزمات عنيفة بقطاع طائفي عرقي خلال القرون السابقة، وتحديداً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فإنّ لها حقائق غير عرقية ولا مذهبية إطلاقاً؛ إذ لا ينبغي لأي محل سياسي اجتماعي أو إعلامي أو ساع لحل أزمة غردية جزرياً، أن يترك شجرة الأزمة الأخيرة وتحديداً غطاءها الطائفي والعرقي، تغطي على إدراكه غابة أزمات أخرى متقطنة.

فالعنف السافر بين الإخوة في المذهب والدين والوطن الجزائري، لم يبدأ منذ آخر كانون الأول / ديسمبر 2013؛ إذ تروي كتب التاريخ الوسيط ومخطوطاته إلى الدخول الفرنسي، عن حدوث مقتلات ومجازر فظيعة عرفها الاجتماع البشري لمنطقة مزاب وشمال أفريقيا والمنطقة الساحلية، أيام القحط والكولييرا، وإن خبت فورات العنف الدموي منذ أن استتب الأمن والاستقرار النسبي العام للسلطات الاستعمارية آخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر، لتشهد المنطقة منذ ذلك أطول فترة سلام نسبي بين سكان المنطقة إلى اليوم، إذ احتكرت السلطات الاستعمارية ثم السلطات المركزية الوطنية بعد استقلال الجزائر القوة القهرية (السلاح). وفيما عدا تلك الحقبة الممتدة من 1882 إلى 2015، لم تسلم أي جهة في الإقليم الجزائري تحديداً من اقتتال داخلي لكل جماعة أو من اقتتال بين الجماعات العرشية⁽²⁾.

⁽²⁾ قاسم حاجاج، "محاولة نقسرية لدورات العنف الأهلي في منطقة مزاب، كنسق فرعى ضمن الأساق الوطنية والإقليمية والدولية المعولمة، مقاربة تاريخية-نسقية" ، ورقة بحثية قدمت في أعمال الملتقى العلمي الدولي في المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (كراسك / CRASC)، حول: "غردية: رهانات المجتمعي والجماعاتي" ، وهران - الجزائر، 27-26/5/2015.

إذ يؤرخ للحوادث العنفية بعد الاستقلال الوطني بين سكان منطقة غريدة بحوادث محدودة عام 1974، نتيجة خلاف على أراضٍ عرضية بين شعابة عرب ومزابيين في بلدة بن يزجن مسقط رأس شاعر الثورة الجزائرية مفتاح زكرياء. أعقبتها حوادث رمضان في حزيران / يونيو 1985 الدامية بين عرش المذاييع العرب ومزابيين في بلدية غريدة، وكان سببها خلافاً حول منح امتياز لاستصلاح أراضٍ في منطقة محاذية للحدود الشمالية الغربية لبلدية غريدة مع بلدية ضاحية بن ضحوة، ذات الأغلبية من عرش المذاييع العرب، وجاءت على خلفية إنشاء ولاية غريدة عام 1984. ولكن أكبر الصدامات العرقية والطائفية طولاً ووطأة أمنية، هي تلك التي امتدت من 11 إلى 17 تشرين الأول / أكتوبر 2004 بين مزابيين وعرب محليين في مدينة غريدة وضواحيها تحديداً.

ولكن تغير أسلوب الاحتجاج الحقوقي السياسي بين سكان غريدة، ليتوسلا بوسائل جديدة تتميز بالعنف وبنظرية استثنائي لوسائل التواصل الاجتماعي، مع بدايات العهدة الأولى للرئيس بوتفليقة بين 1999 و2004، وبعيد أزمة القبائل الدامية من 1999 إلى 2001، والتي كانت تعكس نوعاً من الخلاف في هرم السلطة بين قائد الأركان الراحل محمد العماري والرئاسة. وفي غريدة عام 2002، صعد إلى السطح محلياً تشكيل حزبي سياسي معارض منذ الاستقلال للسلطة المركزية ممثلاً في إنشاء مزابيين متذمرين من سوء إدارة شؤون التنمية المحلية، لفدرالية غريدة التابعة لحزب جبهة القوى الاشتراكية، حزب الزعيم التاريخي القبائلي المعارض الشرس للنظام الجزائري منذ الاستقلال: حسين آيت أحمد.

ولما كانت أسباب الاحتجاج الموضوعي قائمة محلياً، فقد كانت بداية لما سمي آنذاك بـ "الحركة الاحتجاجية لأنباء غريدة"، وقد انطلقت عفويًا يوم 27 نيسان / أبريل 2004، ثم نظمت أول تجمع شعبي مزابي حاشد مساء 29 نيسان / أبريل 2004، وقد كان الأضخم والآخر، أعلنت فيه المطالب الشعبية الثلاثة والثلاثين. وقد جاءت تلك المطالب بسبب نفاق أزمتي التدهور العمراني والبيئي في وادي مزاب، وتكرر فيضانات مدمرة على المنطقة تباعاً خلال الأعوام 1991، و2004، و2008. وتعُد الحركة الاحتجاجية للمزابيين الإباضية الغرداوينين⁽³⁾ أحد مؤشرات

⁽³⁾ قاسم حاج، "الاحتجاج الاجتماعي - السياسي في مدن الصحراء الجزائرية، مدخل نصفي - كلاني لتحليل الحالة الاحتجاجية في مزاب"، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى العلمي الدولي "علماء الاجتماع العرب أمام أسئلة التحولات الراهنة"، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (كراسك CRASC)، وهران 18-20/2/2014.

بدايات تبلور وعي اجتماعي وسياسي، يقوده شبان جدد من جيل الاستقلال، عايش تجربة التعددية الديمقراطية المضطربة، ينشط تحت توجيه من قادة جامعيين، يساندهم ثلاثة من التجار المزايدين المؤثرين بالاتجاه المطابق الراديكالي لحزب جبهة القوى الاشتراكية (الأفافاس). إذ كان الكل ينشد إصلاح الأوضاع الاجتماعية المحلية التي استشرت فيها أشكال من الفساد الإداري والأثنائية واللامبالاة بالمصلحة العامة، مع السعي إلى الانعتاق من وصاية بعض الأعيان والسياسيين المزايدين الذين فشلوا في تحقيق تطلعات تلك الشرائح في المشاركة والتنمية وإحقاق الحقوق الاجتماعية والثقافية للمواطنين. ولكن بعد عقد من الزمن أسفرت تلك الحركة الاحتجاجية المحلية المعاصرة في مزابر والحوادث العنفية التي رافقتها، عن حالة من الانهيار الاجتماعي العام، المهدد للتماسك الاجتماعي المحلي، خاصة في مدينة غرداية، بالنظر إلى الطابع المواجهاتي الهوياتي المحلي الذي انحرفت أو حرفت بالتدريج إليه.

لقد ساند حزب الأفافاس محلياً تلك المطالب الشعبية، خاصة بعد أن اطمأن لموقعه السياسي مع بداية صعوده في الانتخابات المحلية لسنتي 2002 و2007؛ وبذلك بدأ في المنطقة، وحصرياً في المدن ذات الأغلبية المزايية، فصل جديد من الاستقطاب السياسي على مستوى المزايدين بين أنصار القائمة الانتخابية الحرة والمناهضين لها من أنصار حزب الأفافاس (FFS) وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية "الأرسيدى" (RCD) الصاعد़ين آنذاك. ولم يتوان حزب الأفافاس في سباق سياسي محموم في تبْنٍ - ديماغوجي شعبي إقصائي، راديكالي - لكل المطالب والمشكلات الشعبية المطروحة على مواطني غرداية المزايدين أساساً، فضلاً عن انخراط بعض قادته في تحركات مع أطراف معادية للنظام الجزائري في المدن الجنوبية، تحديداً في أنشطة "حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة". وقد عجلت أطراف في السلطة - محلياً ومركزاً - رافضة ظاهرة تقدم أحزاب معارضة في الانتخابات المختلفة في غرداية وبريان تحديداً، في تعفين الأوضاع مع اندلاع عدة حوادث عرقية طائفية في الظاهر، سياسية تنموية في الأساس، مثل حادث قصر مليكة بسبب خلاف بين عشرين مزايي وعربي حول تسوير مقبرة لعرش الشعانية العرب في 4-5 أيار / مايو 2004، ثم اندلعت حوادث غرداية الدامية أيام 11-24 تشرين الأول / أكتوبر 2004، بسبب إضراب شبه عام للتجار المزايدين في غرداية احتجاجاً على التعديات والسرقات التي ظلت تسببها عصابات الاتجار بالمخدرات الناشئة في المنطقة آنذاك.

وقد صاحب تلك الحوادث توقفات و MAVS أمنية واجتماعية وسياسية وحقوقية، كان نهايتها حل الحركة الاحتجاجية المزابية نفسها، وبقاء حزب الأفافس بغرديا، مع رابطة حقوق الإنسان، وحزب الأرسيدي من جهة، فضلاً عن القائمة الانتخابية الحرة للمؤسسات العرفية المزابية (مجالس الأعيان) من جهة أخرى، في الواجهة السياسية من جهة المزابين، وأحزاب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم تحت السيطرة العربية المحلية، في الواجهة السياسية أيضاً. وقد تخلَّ تلك الحوادث الفيوضان الكاسح الذي اجتاح منطقة غريدة صبيحة عيد الفطر، في غرة تشرين الأول / أكتوبر 2008، لتصبح عملية التعامل المالي مع مخلفاتها محور خلاف استقطابي بين سكان المنطقة والسلطات المحلية والمركزية، فقد شابت تلك المساعدات والمشاريع التنموية الإسكانية والمواصلاتية والمائية خروقاً وفقدان الشفافية في التسيير، انتهت بافتتاح حريق أرشيف الولاية في تموز / يوليو 2013.

وتأتي أزمة غريدة الدامية من 2013 إلى 2015، لتتوج عقداً استثنائياً امتد من 2004 إلى 2015، من الاحتجاج الاجتماعي - السياسي في ولاية غريدة تحديداً، وفي الجنوب والجزائر عموماً، سواء ضد الذات، أو ضد الآخر المحلي، أو ضد السلطات العمومية المحلية بل والمركزية. ومنه، نخلص إلى أنه على خلاف حالة "الاستقرار الاجتماعي" النسبي الطويلة المدى التي عرفتها منطقة غريدة خلال الفترة من 1900 إلى 2002؛ تأتي حالة "عدم الاستقرار الكبير المعاصر طوال الفترة من 2004 إلى 2015، لتدخل على بدايات صعود حركة تغيير اجتماعي عنيفة مثيرة للجدل الإعلامي السياسي والثقافي والحقوقي والإستراتيجي، ومنه الجدل حول التقسيم الأكاديمي العلمي لدوافعها وحيثياتها ومستقبلاتها.

إذَا، توجت أزمة غريدة الأخيرة ذروة مخرجات حركة الاحتجاج المواطن المحلي، والتي كان بعضها شعبياً مواطنياً حقاً، وبعضها الآخر شعبياً ديماغوجياً سياسوياً، بعضها يعبر عن مطالب حقيقة واضحة، وبعضها مجرد تلاعب ومساومات، بعضها اجتماعياً محضاً، وبعضها هوياً محضاً، بعضها واضح المطالب، وبعضها الآخر ملتبساً بنزعات حقوقية سياسية وطائفية، حتى أنَّ جهات مافوية محلية أو حزبية وسلطوية سياسية محلية ومركزية، اتخذت تلك الحركة اللاحتجاجية تبرئة وغطاء لتمرير أجنداتها النفعية الماكاييفية، والتغطية على ملفات الفساد السياسي والإداري في إدارة الشأن العام وسوء التسيير والتلاعب بالمال العام، في غياب آليات

رقابية مؤسسية منتخبة وقضائية وإعلامية ديمقراطية حقة، منصفة وفعالة.

هكذا، مثلت تلك الحركية التغیریة العنیفة نسبیاً - من المنظور السوسيولوجي والاستشرافي - ذروة سلسلة من القطاعات التاریخیة المتواصلة منذ بداية الثمانينیات من القرن العشرين. بينما يتوقع لها أن تشكل - تجربتها الإيجابیة والسلبیة - اتجاهات المجتمع في العقود القادمة تشکیلاً جزیراً؛ خاصة أنها تقع في سیاق مجموعة من الحوادث المحلیة التقلیلة في حصیلتها السلبیة جسدياً ومادیاً ونفسیاً وسياسیاً.

وما يميز الحوادث الأخيرة من الناحیتين الجیوستراتیجیة والجیوسياسیة، أنها تقع في فترة سمیت إعلامیاً بـ "الریبع العربي"، أي الفترة من 2011 إلى اليوم. لكن السیاق الجزايري والمحلی لم یعرف هذه الحركیة بشكل محدد الدلالة على الرغم من وجود أوجه شبه مع حالات عربیة أخرى تتبیء بإمکانات وقوعه أو بوقوعه بالفعل لكن بطرق أخرى؛ إذ رأت المعارضة أنّ ما یسمی بـ "الإصلاحات الجدیدة" منذ خطاب الرئيس بوتفلیقة في 14 نیسان / أبريل 2011، ما هي إلا محاولة من النظام الجزايري لاحتواء احتمالات انتشار عدوی ذلك "الریبع العربي" في الجزاير، والتي لم تكن لتحدث لو لا حوادث السكر والزيت خلال کانون الثاني / يناير 2011، أي قبیل بدایات الثورة في تونس ضد نظام بن علي الدكتاتوري، مع شارة البوعزمي المنتحر حرفاً احتجاجاً على الفقر والقمع البولیسي.

ويمکننا من خلال النظر في جملة من الشعارات والمقولات السياسية التي أطلقها حناجر مواطنین من غرداية على مختلف أطيافهم، والتي كتبت على جدران المنازل والمحلات التجارية، وتدالوتها موقع التواصل الاجتماعي، أن نستشف أهم معالم التطور المرحلی لموجات التصعيد والاشتباک الأهلی العنیف الذي شهدته بعض بلدیات ولاية غرداية من 2004 إلى 2015، على مراحل عديدة؛ إذ تُظهر الواقع أنّ بداية الأزمة كانت بشعارات صاخبة في مسيرة في أحد شوارع غرداية لأنصار المناضل الحقوقی المزاibi کمال الدين فخار يوم 9 شباط / فبراير 2011، مفادها أن "ارحل يا نظام ؛ الشعب يريد إسقاط النظام". وقد أرادها أولئک المنظمون إیداناً ببداية احتجاجات ما سمی بـ "الریبع العربي" من غرداية، وقد رفع بعضهم في تظاهرات أخرى أعلام الثورة الليبية والسویریة... إلخ، تعاطفاً مع أهدافها في التحرر من الاستبداد والفساد المهيمن على الحياة السياسية في "الجملکیات" العربیة. وقد تزامنت تلك التظاهرات المحلیة مع تظاهرات بادرت إليها في عدة مدن، وخاصة في العاصمة - المحظورة على التظاهر - سمّت نفسها حركة "برکات"، أي حركة يکفي من حکم النظام البوتفلیقی،

والتي هي محاكاة لحركة "كافاية" في مصر في عهد الرئيس مبارك. بينما رفعت شعارات "ارحل سلال" في تظاهرات واعتصامات احتجاجات البطالين في عدة مدن بالجنوب الجزائري كما أوردنا أعلاه⁽⁴⁾.

ثالثاً: الحدث المفتر لأزمة غريدة الأخيرة

إذ، بدأ فعلياً الاشتباك العنيف بين عروش من سكان منطقة غريدة، مع اندلاع حوادث مدينة القرارة في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2013، إثر مباراة محلية في كرة القدم، لتصل ذروتها الحالية مع مجرزة القرارة في 7 تموز / يوليو 2015؛ بعد أن اندلعت شرارة الحوادث في مدينة القرارة يوم 23 تشرين الثاني / نوفمبر 2013. وأريد لهذه الأزمة أن تتمد خارج القرارة بُعيد تنظيم مجموعة من المزايدين، وهم ناشطون في حزب الأفافس، لجتماع جماهيري تضامني مع ضحايا حوادثها، في بدايات كانون الأول / ديسمبر 2013.

ولكن، اشتعلت أزمة غريدة إثر احتجاجات مواطنية قام بها تجار غريدة ضد تكرر أعمال السلب ضد متاجرهم وعدم توفير الأمن النوعي للأنشطة الاقتصادية، بينما تنشط جماعات تعاطي المخدرات بلا رادع أمني فاعل وسط مدينة غريدة، ذلك أنه لم ينقطع تهديدها وتعكيرها الأخلاق العامة والأمن العام بنسق تصاعدي منذ أواسط التسعينيات، على الرغم من توجيه المراسلات إلى الجهات الإدارية والمنتخبة والأمنية والقضائية المحلية والمركزية. تزامن ذلك مع عملية الإفراج القلق عن قائمة المستفيدين من السكن الاجتماعي وأراضي البناء الذاتي أواسط كانون الأول / ديسمبر 2013، استجابة لطلب ضاغط على العقار السكني والاستثماري.

ولما لم يُحسم أو لم يرد أن يُحسم - الوضع أمنياً في المهد، فقد اندلعت شرارة الاشتباكات الأولى لأزمة أمنية - لم يتوقع أحد أن تتمد نحو عامين - بدأت بين حيين (حي بابا صالح المزايي، وهي بنى مرزوق العربي)، في قصر غريدة القديم، يومي 23-24 كانون الأول / ديسمبر 2013، لتنتوى بعدها فصولها أكثر من عشر موجات من التصعيد للعنف الأهلي محلياً. وقد عبر أطرافها عن إرادتهم التدميرية للذات المحلية والوطنية بشعارات: "ارحل خواج"، و"ارحل رعاع". شعارات مستفزة لمشاعر كل منهما وحفاظه، مسيرة اشتباكات أهلية

⁴ حجاج، "الاحتجاج الاجتماعي..."

عنيفة، مخلفة إلى اليوم عشرات القتلى، ومئات الجرحى، وإحراق ونهب منهج لمئات الدور والسيارات والمتجار والورشات الصناعية، ومقابر وقية مزابية مدنية وطرق مقطوعة ومدارس ممنوعة، على هذا الطرف أو ذاك؛ فاستحالـت منطقة غرداية حالياً أشبه بثكنة عسكرية، لكن بلا ضابط وبلا أمن حقيقي، طالما عبـثـتـ بأـمـنـهاـ عـصـابـاتـ الحـشـاشـينـ وـالـلـصـوصـ وـالـمـتـطـرـفـينـ وـمـراـهـقـ الـسـيـاسـةـ وـصـنـاعـ الـأـزـمـاتـ وـتـجـارـهاـ منـ كـلـ جـانـبـ،ـ إـلـىـ أنـ اـتـخـذـتـ السـلـطـاتـ الـعـلـيـاـ إـجـرـاءـاتـ اـسـتـثـانـيـةـ إـثـرـ مـجـرـةـ الـقـرـارـةـ فيـ الـأـيـامـ الـأـوـلـىـ مـنـ شـهـرـ تمـوزـ /ـ يـولـيوـ 2015ـ.

لم يتورط معظم سكان منطقة غرداية في أعمال العنف الأهلي المبرمج مباشرة، إلا أن التصعيديين من أطراف ثلاثة على الأقل اعتـقـلـواـ حـاضـرـ منـطـقـةـ غـرـدـاـيـةـ وـمـسـتـقـلـهـاـ.ـ وبالـنـظـرـ إـلـىـ خـرـيـطـةـ التـصـعـيـدـيـنـ الرـادـيـكـالـيـنـ الرـئـيـسـيـنـ فـيـ أـرـمـةـ غـرـدـاـيـةـ،ـ نـجـدـ أـنـهـ يـنـتـمـونـ إـلـىـ أـرـبـعـ فـتـاتـ أوـ أـطـرـافـ رـئـيـسـةـ⁽⁵⁾ـ؛ـ الفـتـةـ الـأـوـلـىـ مـنـ التـصـعـيـدـيـنـ مـوـاطـنـوـنـ جـزـائـريـوـنـ مـنـ أـصـوـلـ عـرـبـيـةـ،ـ وـالـفـتـةـ الـثـانـيـةـ مـنـ التـصـعـيـدـيـنـ مـوـاطـنـوـنـ جـزـائـريـوـنـ مـنـ أـصـوـلـ مـزـابـيـةـ،ـ أـمـاـ الـفـتـةـ الـثـالـثـةـ مـنـ التـصـعـيـدـيـنـ فـمـوـاطـنـوـنـ جـزـائـريـوـنـ مـنـ مـخـتـلـفـ الـأـصـوـلـ،ـ بـعـضـهـمـ يـشـتـغـلـ فـيـ دـوـالـيـبـ الـإـدـارـاتـ الـعـمـومـيـةـ وـالـإـعـلـامـ وـالـمـهـنـ الـحـرـةـ وـمـؤـسـسـاتـ الـاقـتصـادـ الشـرـعـيـ وـخـاصـةـ الـلـاـشـرـعـيـ،ـ يـنـشـدـ التـمـكـنـ لـمـصـالـحـ شـخـصـيـةـ أوـ مـادـيـةـ أوـ سـيـاسـيـةـ ضـيـقةـ.ـ وـفـتـةـ رـابـعـةـ مـنـ التـصـعـيـدـيـنـ مـوـاطـنـوـنـ مـتـوـطـنـوـنـ خـلـالـ العـقـدـيـنـ الـأـخـيـرـيـنـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ،ـ مـنـ الـقـادـمـيـنـ مـنـ لـوـلـاتـ الـهـضـابـ الـعـلـيـاـ وـالـشـمـالـ عـمـومـاـ.ـ فـضـلـاـ عـنـ التـصـعـيدـ الـمـفـبـرـكـ النـاتـجـ عـنـ أـخـطـاءـ مـنـهـجـيـةـ فـيـ أـسـالـيـبـ التـدـخـلـ الـأـمـنـيـ غـيرـ الـفـعـالـةـ لـوـقـفـ الـاشـتـبـاكـاتـ الـعـرـقـيـةـ الطـائـفـيـةـ بـيـنـ أـبـنـاءـ مـنـطـقـةـ غـرـدـاـيـةـ.

رابعاً: أهم مراحل أزمة غرداية الأخيرة وفصولها

ويمكن في هذا الصدد تقديم تحقيـبـ مرـحلـيـ لأـزمـةـ غـرـدـاـيـةـ منـ حـيثـ مـعيـارـ "ـالـحـوـادـثـ الـمـفـصـلـيـةـ الـكـبـرىـ ضـمـنـ مـسـلـسلـ حـوـادـثـ أـزمـةـ غـرـدـاـيـةـ"ـ،ـ المـمـتدـةـ عـلـىـ أـرـبـعـ مـرـاحـلـ:ـ الـمـرـحـلـةـ الـأـوـلـىـ هيـ مـرـحـلـةـ اـنـدـلـاعـ الـأـزمـةـ يومـ 23ـ كانـونـ الأولـ /ـ دـيـسـمـبـرـ 2013ـ إـلـىـ موـعـدـ الـاـنـتـخـابـاتـ الرـئـاسـيـةـ يومـ 17ـ نـيـسانـ /ـ أـبـرـيلـ 2014ـ؛ـ وـالـمـرـحـلـةـ الـثـانـيـةـ كـانـتـ مـرـحـلـةـ

⁵ قاسم حجاج، "الطريق الصعب إلى الطريق الثالث"، صفحتي على الفايسبوك، 6/4/2014؛ وعنوان آخر: "فتنة غرداية: غرداية...الطريق الثالث، أوقفوا المأساة"، أخبار الأسبوع، 12-18/4/2014، ص 6-7.

بداية العمل بالعهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة واحتدام الجدل بين السلطة والمعارضة حول مستقبل الإصلاحات السياسية والدستورية، إلى اندلاع الانتفاضة الوطنية غير المسبوقة منذ الاستقلال لأعوان الأمن الشرطي انطلاقاً من شوارع غرداية إلى المرادية (13-15 تشرين الأول / أكتوبر 2014)؛ المرحلة الثالثة هي مرحلة ما بعد الصدمة الأمنية الوطنية نتيجة انتفاضة رجال الشرطة والاستجابة الفورية لمطالبهم، إلى مرحلة اندلاع انتفاضة الغاز الصخري ابتداء من مدينة عين صالح (الثلاثي الأول من سنة 2015)؛ أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة خفوت انتفاضة الغاز الصخري إلى حدوث مجرزة القرارة، أوائل تموز / يوليو 2015.

ونلاحظ خلال تلك المراحل الأربع الكبرى لتأريخ أزمة غرداية المعاصرة الممتدة قرابة عامين، تتالي سلسلة من الموجات التصعيبية بلغت حوالي عشر موجات كبيرة، تخللتها فترات تهدئة حذرة، هشة ومخدعة. وخلالها عرفت غرداية فضولاً وجبهات اشتباك وكثافة وفروع في أحياط مدن وقرى عدة، متقاربة جغرافياً ومتتشابهة نسبياً في تركيبتها البشرية وقضاياها ومشكلاتها التنموية. وقد تميزت تلك الموجات التصعيبية بتنقل أعمال الإجرام والإرهاب والتروع والتهجير من حي إلى حي ومن مدينة إلى أخرى في المنطقة، أو بتزامن وقوع تلك الأعمال بين عدة أحياط ومدن ساخنة في المنطقة، ولكن خريطة الحوادث - في الواقع - ظلت محسوبة في المكان، ومحكمًا في شراستها وونتها عن بعد بطريقة ذكية ماكرة، إذ لم تتوسع أبعد من ذلك أبداً. كما لم تُجذر التعزيزات الأمنية التي بلغت نحو 10 آلاف رجل شرطة ودرك، ولا الآليات المتطورة كالطائرات المزودة بالكاميرات الفائقة للتصوير الليلي، ولا الوساطات المحلية والوطنية المتكررة، ولا الزيارات الوزارية من مستوى عال بوعودها الواهية، في استعادة الأمن لغرداية، ولم تنجح التماسات مجالس الأعيان وال منتخبين ونفوذهم في إيقاف نزيف غرداية.

لتنتهي آخر فصول أزمة غرداية يومي 7-8 تموز / يوليو 2015، بأعمال تصعيبية في مدینتي القرارة وبريان على بعد 120 كلم و 45 كلم على التوالي؛ استخدم فيها المتصارعون أول مرة الأسلحة النارية التي أودت بحياة أكثر من 22 شخصاً، فضلاً عن حرق عشرات المنازل وال محلات التجارية والمزارع وتهجير المئات داخل المنطقة وخارجها، مع تسجيل اتساع مخيف لرقة نداءات الأزمة إلى مدن الجنوب والشمال من خلال تنظيم تظاهرات احتجاجية استغاثية لوقف المسلسل الاقتني الممتد في غرداية.

لقد جاء آخر فصل من فصول التصعيد الخطير، مباشرة بعد خطاب الرئيس بوتفليقة إلى الأمة بمناسبة العيد الثالث والخمسين للاستقلال والشباب يوم 5 تموز / يوليو 2015. ويبدو - وفق المنطق المعتمد لحقائق الصراع على السلطة - أنه تصعيد جاء ردة فعل لأطراف تصعيبية معارضة، مع أذرعها في المعارضة الحزبية والإعلامية، خاصة تلك القوى المعارضة التي لم تستسغ الترتيبات السياسية الجارية في أحزاب الموالاة مؤخراً، لتحضير حقبة ما بعد الرئيس الحالي؛ كما لم تهضم إصرار الرئيس بوتفليقة المريض على استكمال عهدة الرئاسية الرابعة إلى نهايتها في 2019، وعدم استعداده للتنازل عن بقية العهدة الرابعة لتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة كما تطالب المعارضة، من دون صدى يذكر منذ العهدة الرئاسية الثالثة في 2008، حين ألمّ المرض بالرئيس فجأة، إثر صدمة ناتجة عن الحملة الفضائحية المتعلقة بملفات الفساد التي تورطت فيها شخصيات من محيط الرئيس في قضية الخليفة بنك وسوناطراك والطريق السريع...إلخ.

والآن بعد أن وصلت أزمة غرداية أعلى ذروتها - إلى حد الساعة - في العنف الأهلي مع مجرزة القرارة (22 قتيلاً في 24 ساعة)، اسقاق سكان غرداية متاخرين على حقيقة سقوط معظم الشباب اليافع سياسياً، في "الاستدرج السياسي" الذي مارسه ضدهم، من أضحووا يسمونه بـ"الطرف الثالث"⁽⁶⁾، أو الأطراف الثالثة.

خامساً: الأسباب السياقات - النسقية المعلومة لأزمة غرداية الأخيرة

ننزع أنّ أزمة غرداية ما هي إلا انعكاس لأزمة سيستيمية انتقالية، تتمثل في جملة من "الهزات الأمنية الشاملة" التي تشهدها الأسواق "العربية - الإسلامية"، والأسواق "المغاربية-الساحلية"، والنسيق الوطني "الجزائري"؛ فضلاً عن كون تلك الأسواق كلها متقاعلة أيضاً وتتأثر بتغيرات النسقين الأوسع: "القاري الأفريقي"، و"الدولي الجديد"، المتوجه فيما يبدو نحو "النسق الدولي المعلوم، المتعدد الأقطاب". ومنه، تسجيل حدوث الفراغ الإستراتيجي في تلك الأسواق الفرعية ضمن تلك الديناميكية التغييرية الظرفية والهيكلية معاً. ويشهد على ذلك ما يتعرض له أمن بلدان المنطقة، من اختلالات بنوية جديدة، يتتبّأ بأنها ستعمد حتماً، في المستقبل المنظور والبعيد، رسم خرائطها الجيوسياسية.

⁶ عبد المجيد رمضان، "الطرف الثالث"، صحيفة جنوب نيوز، عدد 8، 2015/7/14، ص24.

فهي إدّا، "هزات أمنية شاملة"، تتفاعل فيها التغيرات والديناميكيات المحلية، والوطنية، والإقليمية والكونية، في الزمن العالمي الحقيقى؛ كما تتفاعل فيها الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية والاتصالية والسياسية والعسكرية والثقافية والمعرفية والحضارية، سواء بسواء.

ولذلك، نرى أنّ أزمة غريدة أزمة في النسق الجزائري والإقليمي، تحدث ضمن عملية إعادة تشكيل واسعة للخريطة الجيوسياسية والجيوستراتيجية والجيواقتصادية والجيوثقافية للمناطق (الآسيوية - الأفريقية)؛ في ظل تناقض القوى الصناعية الكلاسيكية الهاابطة والقوى الصناعية الصاعدة على اقتناص المزيد من الموارد والأسوق، وملا الفجوات الإستراتيجية؛ ومنه انتعاش إستراتيجيات صناعة الأعداء من الداخل والخارج، لإيجاد حالة من الهشاشة الإستراتيجية لتهيئة الفضاءات الاجتماعية الوطنية لهندسة جيوسياسية، جيوستراتيجية جديدة.

لقد وجدت الدولة الوطنية نفسها إزاء ديناميكيات تقنيّة تحت وطنية من جهة؛ وإزاء ديناميكيات تقنيّة هيمنية فوق وطنية من جهة أخرى؛ ذلك أنّ الكلمات السحرية الهاجسية المتداولة في السياق المغاربي - الساحلي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، هي: "حقوق الأقليات"، و"حقوق الإنسان والمواطن"، و"العدالة والمساواة"، و"الحقرة والتهميش"، و"الديمقراطية"، و"الحكم الرشيد"، و"الفردالية"، و"الانفصال"، و"الحكم الذاتي"، و"تجزئة المجزأ"، و"الاستقلال عن المستقل".

نشير فيما يلي إلى الجدل المعرفي العلمي والعملي التفسيري لطبيعة أزمة غريدة الجوهرية، ونتوقف عند عينة من تلك الأطروحات المفسرة، من دون الخوض في المزيد من الحيثيات المتعلقة بالمميزات السياقية - النسقية المؤثر في تفاقم هذه الأزمة.

سادساً: جدل الأطروحات المفسرة لطبيعة أزمة غريدة الأخيرة

يجادل المتابعون حول وجاهة توصيف الطبيعة الجوهرية لأزمة غريدة الأخيرة، وقد واختلفوا حول تفسيرها فهـي نظرهم: "قتنة بين المالكيـة والإباـضـية" ، و"نزاع بين عروش عـربـية وأماـزيـغـية" ، و"مؤـامـرة خـارـجـية (مـغـرـبـية، فـرـنـسـيـة، أمـيرـكـيـة صـهـيـونـيـة... إـلـخـ)" ، و"صراع بين الحـضـارـة والـبـداـوـة" ، و"صراع بين أـحـيـاء مـخـلـفـة الأـعـرـاق" ، و"صراع بين

الأغنياء والفقراء (صراع أو تحاسد طبقي)، و"صراع أجيال"، و"صراع بين معظم سكان المجتمع المحيط وبaronات التهريب وترويج المخدرات"، و"نزاع طائف"، و"حالة تحاسد بين مجتمعين الأول مهيكل والآخر غير مهيكل"، و"نزاع هوبياتي"، و"أزمة غردية هي أزمة الجزائر".

ولكن، يؤكد العارفون بأزمات التنمية الهيكيلية في المجتمعات النامية عموماً والمغاربية - الساحلية والعربية الإسلامية خصوصاً، أنّ أزمة غردية الأخيرة هي في الحقيقة أزمة بالجمع، أي أزمة مركبة: أمنية، سياسية، وترويجية، واقتصادية، واتصالية، ونفسية، وثقافية، عقدية، وأخلاقية، وإدارية، واجتماعية... إلخ. أزمة عنف هيكلي وطني، أي أزمة عنف عميق شامل، أزمة اجتماع - سياسي لسكان مدن مزاب بكل أطيافهم. وهي مكانيّاً، أزمة محلية (مركتها غردية)، لكنها حاصلة في سياق أزمات انتقالية وطنية وإقليمية وكوكبية معولمة. كما أنها زمانياً، أزمة ممتدّة (نحو سنتين)، وحدثت في ظرف قلق وطنياً خاصّة حول العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة وطبيعة الإصلاحات السياسية محل الاحتجاج المستمر، أزمة تتفاقم في بيئة أزمات إقليمية كالأزمة في مالي ولibia، متأثرة بتداعيات موجات انتفاضات "الربيع العربي" بين عامي 2011 و2013، وبدايات المد العكسي لما يسمى "الربيع العربي" من 2013 إلى 2015.

ومع ذلك يظلّ السؤال السياسي والإستراتيجي: "ما الذي جرى ويجري في غردية؟"، سؤالاً مؤرقاً لعدة جهات سياسية وصحفية وأكاديمية وحقوقية ومواطنية؛ حاولت الإجابة عنه، بعدة صيغ محل جدل بالقول: إنّها "أزمة طائفية، مذهبية، عروشية"، فجرت تسميتها وإظهارها أحياناً باسم "فتنة بين الإباضية والمالكية"، أو "صراع بين العرب والأمازيغ"، أو "فتنة بين سكان غردية" في صراعهم للحصول على العقار والسكن والخروج من البطلالة... إلخ، بينما كانت تجمع على أنّ الأزمة ليست بالضرورة كذلك إلا من حيث إخراجها المغرض سياسياً ودعائياً. وأنّ هذا الإخراج رفضته أطراف محلية تتعامل مع حيثيات الأزمة محلياً. مؤكدة، بما يشبه الإجماع، أنّ غردية ليست بدعاً من المدن الجزائرية فيما تعانيه من مشكلات التنمية والتعايش والاستبداد والعنف الهيكلي التي تعاني منها سائر فئات المجتمع الجزائري.

إذًا، بالنظر لعقد الأزمة الأخيرة في غريدة وطولها، تعددت المحاولات التفسيرية لها. وفي محاولتنا الاقرابة الموضوعي من أسبابها العميقة، استجمعنا الحجج المؤيدة والداحضة نحو سبع عشرة أطروحة مفسرة، تتفاوت في نسبة قدرتها وصدقيتها ومعقوليتها التفسيرية، نوردها فيما يلي على سبيل الذكر فقط، وهي⁽⁷⁾:

- أطروحة المؤامرة المستهدفة لحضارة الأقلية المجتمعية المزابية - الإباضية (ذهان أو رعاب التذويب).
- أطروحة الأثر السيكولوجي لديناميكية العولمة (فobia العولمة والمد الانكافي الخصوصياتي).
- أطروحة جمود الحراك الجيلي، وتقاوم آثار الفجوة الجيلية، وصدام النظام الأبوى وديكتاتورية الجماعة مع الاتجاه الفردياني الزاحف.
- أطروحة استشراء سلطة الفساد المعمم في ظل الانتقال الديمقراطي والتموي المزمن جزائريًا ومحليًا (صعود التسلطية الجديدة)، أو هي أطروحة العجز المزمن في منسوب القيم والحكومة الديمقراطية (محليًا ووطنيًا).
- أطروحة إعادة الانتشار الديمغرافي وديناميكية التزيف وتزايد درجة التسييس الجماهيري ومنه حدوث حالة انتقالية سماها ديبتر سانغهاس بـ "الصدام داخل الثقافات والحضارات".
- أطروحة المركزية المفرطة المزوجة الناتجة عن لاتكافؤ السلطات والإمكانيات بين عاصمة البلاد والمدن الداخلية، مضافاً إليها حالة اللاتكافؤ التنموي بين عاصمة كل ولاية والمدن الطرفية فيها.
- أطروحة ترهل الإقليم والدولة الوطنية (الجزائرية)، بفعل ديناميكية العولمة.
- أطروحة فشل أو إفشال أو ترهل المشروعات الوحدوية الكبرى (التكامل المغاربي، والعربى، والإسلامى، والأفريقي... إلخ).
- أطروحة المؤامرة الخارجية التي يؤشر إليها بموافق النظام المغربي من أزمة غريدة وموافق الحركة اليهودية الصهيونية العالمية، أو هي أطروحة توظيف الأزمة في غريدة لتبرير مطالب اللوبي اليهودي الجزائري لاسترجاع حقوق تاريخية مفقودة بعد استقلال الجزائر، وإعادة تشتت يهود الجزائر ومنهم يهود مزاب تحديداً في الخارج.

⁷ حجاج، "مدخل إلى فهم نسقي..."

- أطروحة صناعة العدو من الداخل، أو أطروحة صناعة الفزعات (فرازة النزعة الانفصالية وتهديد الأمن والوحدة الوطنية، في ظل حكم التسلطية الجديدة).
- أطروحة الاختلاف بين مجتمعين في منطقة واحدة؛ مجتمع مهيكل، ومجتمع غير مهيكل.
- أطروحة الانتقال الصعب من المجتمع المحلي البسيط إلى المجتمع المحلي المركب (بل المعقد).
- أطروحة بدايات التحول التاريخي الكبير في إعادة اكتشاف الهوية وتشكيلها في بلدان المنطقة المغاربية - الساحلية، في ظل حالة الفراغ الإستراتيجي الناتجة عن تراجع القوى الكبرى الصناعية الكلاسيكية وصعود القوى الكبرى التعديلية الصناعية الجديدة.
- أطروحة الصراع الوجودي بين المزابين والشعانية خاصة.
- أطروحة استمرار أزمة عدم حسم التعارض بين ديناميكيتي التقسيم الإثنى والوظيفي للعمل (محلياً ووطنياً).
- أطروحة التصاعد الدوري لجرعة العنف الاستثنائية في سياق كل استحقاق لانتقال السلطة مركزاً.
- أطروحة أزمة التنمية الوطنية الشاملة وتحديداً أزمة التنمية السياسية الوطنية ومنها: أزمة الهوية الوطنية، وأزمة الثقافة الوطنية، وأزمة المشاركة السياسية الوطنية، وأزمة التكامل الوطني، وأزمة التوزيع السياسي الوطني لموارد الاقتصادية، وأزمة التغفل أو الجوارية في ابتلاء المؤسسات العمومية الوطنية وأدائها.

سابعاً: سينариوهات عامة لاحتمالات تطور أزمة غردية

إنّ أي محاولة لاستشراف مستقبل السلام في منطقة غردية المنكوبة بأزمتها الأمنية والاجتماعية - السياسية، لا يمكن إلا أن تتأثر بمستقبلات الدولة الجزائرية التي تشهد انقاذاً جيلياً صعباً وبدايات الصدمة النفطية الثانية؛ وذلك بحسب التغيرات التي يمكن وتحتمل أن يتحرك في اتجاهها سلبياً وإيجابياً كل من متغيرات الديمغرافيا، والاقتصاد، والتكنولوجيا، والجغرافيا السياسية.

وبما أنّ الذي جرى في منطقة غردية مؤخراً يُعدّ في نظرنا "حرباً أهلية محدودة مصغرّة شبه مبرمجة"، فإنّ المنطقة تقف اليوم أمام أربعة سيناريوهات لحقبة ما بعد النكبة الأخيرة: سيناريو القطيعة الشاملة الدائمة، وسيناريو القطيعة الجزئية المحدود، وسيناريو التعايش والمصالحة الشاملة، وسيناريو العودة إلى وضع ما قبل النكبة، أي حالة السلام

البارد بين المكونات الرئيسية لسكانها، ومنه، احتمال تكرر حالة التناقض الصراعي لا التناقض التعايشي. ويتوقف ترجيح هذا السيناريو أو ذاك على مدى المزاوجة بين الحزم الأمني والعدالة القضائية والحقوقية والتمويلية المنصفة المستدامة للوطن ككل، بعيداً عن الاقتصاد الريعي المكبل لطاقات الشعب الجزائري طوال حقبة استقلاله الوطني الخمسيني.

خلاصة عامة

إنّ جميع الواقع تؤكد للخاص والعام، للمواطن العادي والمواطن النخبوiي المتعلّم، أنّ أزمة غريدة هي في الجوهر أزمة الجزائر. وأنه ليس من الموضوعية العلمية، أو من الإنصاف الحقوقي والأخلاقي والسياسي أن تختزل أزمة غريدة في الخلاف بين أتباع مذهبين أو المنتسبين إلى عرقين، أو تختزل في حفنة من الأشخاص المتورطين بصفة أو بأخرى، بحق أو بغير حق، في أعمال التحرير والإجرام.

وبناء عليه، فإننا نرى أنّ من أهم الأطروحات المفسرة لذلك الجوهر مصدر الأزمة، هو الجزم بأنّ أزمة غريدة هي أزمة أمنية سياسية ذات جوهر وطني بامتياز، يُدفعُ أطرافها المحليون ضريبة عهدة كل المخاطر، عهدة رئاسية رابعة، ما تزال فصولها الجdaleلية بين المؤيدين والمعارضين لم تنته، حتى بعد إتمام انتخاباتها.

وإن الناظر إلى أزمة غريدة في سياقاتها الدولية والإقليمية والوطنية والمحليّة المعولمة، يتتأكد أنها أحد أهم مؤشرات دخول الدولة الوطنية الجزائرية في دائرة عين الإعصار الاستراتيجي الدولي، وأحد مؤشرات ردة الفعل الانقامي الاستباقي ضد القوى المستبشرة بالأمال الديمقراطية لما سمي دعائياً بـ "الربيع العربي".

في النهاية، إنّ ما ينبغي أن نقرره من منظور العلوم السياسية، هو مجموعة من المسائل المسلمة التي تقف وراء دورية العنف الهوياتي المحلي (أزمة غريدة نموذجاً):

- أنّ النظم الديمقراطية تحلّ الأزمات، بإستراتيجيات إدارة الأزمات، لأنّ منطق الصندوق والشرعية بالمرصاد للحكام؛ بينما النظم السلطوية تعمد إلى إستراتيجية الإدارة بالأزمة، أو أسلوب افتعال الأزمات، وتعتاش منها بمكيافيلية مت渥حة، لأنها لا تحكم إلى لغة الشرعية الانتخابية الحقة ولا إلى مقتضيات

الحكم الراشد. وقد ظلت أزمة الرئيس أرمة مزمنة في تاريخ الجمهورية الجزائرية الحديثة والمعاصرة منذ جر الحركة الوطنية، مروراً برئاسة الحكومة المؤقتة ومؤتمر طرابلس، وأخيراً معضة الرئاسة وانقلاباتها وشرعيتها المهزوزة في حقبة الاستقلال الخمسينية كلها تقريباً. ذلك أنّ منطق قانون القوة وشرعية القوة الفظة (العنف والقهر المادي)، كان دائماً الفيصل والغالب، لا قوة القانون والحكم الديمقراطي (العنف الرمزي المرن).

إنّ الواقع المتعلقة بإدارتها تؤكد فظاعة التمادي في انتهاج السلطات العمومية، دائماً، خيار الإدارة بالأزمة بدل انتهاج خيار الإدارة الديمocraticية للأزمات، وتحديداً أزمة انتقال السلطة في الجزائر الذي غالباً ما تم و يتم بأسلوب الإدارة بالأزمة المميز لأساليب إدارة الحكم في النظم السياسية التسلطية. إذ يركّز على العلاج الأمني لا السياسي الثقافي للأزمات، وتتخذ للأزمات أكباس فداء وتربيات للتغطية على الجناة الفعليين، وهو تماد في الاعقاب، وإعادة إنتاج الحالة الاستبدادية، واستدامة سياسات التخويف لاستدامة الحكم التسلطي.

- أنّ وضعية الرداءة الهيكلية السائدة في المؤسسات المحلية والوطنية التي تظهر أكثر ما تظهر سوءاتها، مع اقتراب جميع الاستحقاقات الرئاسية التي تتسم عادة برهانات مصالحية ضخمة، تتطلب من العصب المتصارعة المافيوية حول كعكة السلطة المركزية، التضحية ببعض "العصب" المواطن لضمان الانقضاض على حصتها أو التفاوض بشأنها أو الاستمرار في الاستحواذ عليها كلها مرة أخرى.
- أنّ الاصطفاف والاستقطاب السياسي ما يزال على أساس انتماءاتنا الجزئية، وليس على أساس ضريبة حماية الأوطان وبنائها، ضد جميع أصحاب الأجندة النرجسية والعرقية والدينية الضيقة. كما أنّ المشاريع الانفصالية والطائفية والتکفیرية في الجوهر مشاريع استبداد وسلط لا مشاريع تحرر وانتعاق، بالضبط ك أصحاب المشاريع الوطنية الشوفينية والأصولية الدينية الأحادية. لذلك فبدل مقوله "ارحل يا فلان أوبني فلان وعلان" ينبغي أن يرفع شعار "ارحل يا قابلية للاستعمار والاستثمار والاستبداد والتبعية والتظلم والتخويف... الخ"
- ينبغي للشعوب والذئاب السياسية في السلطة والمعارضة فهم حقيقة معاصرة خاصة بالمجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية، وهي حقيقة الاعتماد المتبادل الوظيفي بين مكوناتها وفئاتها ومناطقها

وأحزابها وشركاتها ودولها، ومنه ضرورة الأخذ بسياسات التحكم في المشاعر، وحل الخلافات الممكنة والمحتملة بالطرق السلمية.

أخيراً، نؤكد أنّ أزمة غريدة تظهر بوضوح كيف تغطى القضايا الإنسانية والوطنية بغطاء العنصرية والطائفية فتشوهها. وكيف يعمي السباق على الاستئثار بالسلطة والثروة أبصار النخب الحاكمة في مجتمعاتنا العربية - الإسلامية، فيعرض استقرار أوطانها وأمنها وتميزتها لألوان من التهديد الانتحاري النرجسي الداخلي، قبل أن يجهز عليها التهديد التآمري الخارجي.